

ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في دول المنطقة المغاربية

في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب، التداعيات وسبل المكافحة

The phenomenon of African illegal immigration in Maghreb countries under current regional conditions: a study of the causes, implications and means of combat

خيرة ويلي¹

كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03

khairaouifi@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2020/09/27 القبول 2021/01/23 النشر على الخط 2021/09/30

Received 27/09/2020 Accepted 23/01/2021 Published online 30/09/2021

ملخص:

تشهد المنطقة المغاربية تنام غير مسبوق لظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية، مع تزايد حدتها في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات التي تشهدها البيئة الإقليمية المجاورة، ولذلك تهتم هذه الدراسة بمحاولة تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في المنطقة المغاربية، وذلك من خلال تبيان أسبابها، مصادر ومظاهر هذه الهجرة، إلى جانب إبراز تداعياتها على الدول المغاربية من تداعيات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية، فضلاً عن تناول أهم الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، وتطرح الدراسة إشكالية مضمونها كيف يمكن تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل استفحالها في الآونة الأخيرة؟.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية تعتبر إحدى أبرز التهديدات الأمنية التي تواجهها دول المنطقة المغاربية، ولهذه الهجرة تداعيات عديدة على مختلف المستويات خاصة الأمنية منها، باعتبارها عامل مساهم في ظهور الجرائم بمختلف أنواعها، الأمر الذي يتطلب بذل الجهود المختلفة لمكافحتها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، دول الساحل الإفريقي، المنطقة المغاربية، تداعيات الهجرة غير الشرعية، مكافحة الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

The Maghreb region is witnessing an unprecedented growth of the phenomenon of African illegal migration, with its increasing intensity in recent years due to the unrest in the neighboring regional environment, and therefore this study is interested in trying to diagnose the phenomenon of African illegal migration in the Maghreb, by showing its causes, the sources and manifestations of this migration, in addition to highlighting its implications for the Maghreb countries from the economic, social political and security implications, as well as addressing the most important efforts to combat this phenomenon, and the study raises problematic content sought how to diagnose the phenomenon of African illegal migration in the Maghreb countries in light of its recent increase?.

The study concluded that illegal immigration is one of the most prominent security threats faced by the countries of the Maghreb, and this migration has many repercussions at various levels, especially security, as a contributing factor in the emergence of crimes of various kinds, which required various efforts to combat them.

Keywords: Illegal immigration, Countries of the African Sahel, Maghreb region, repercussions of illegal immigration, combat the illegal immigration.

1. مقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من القضايا العابرة للحدود التي أخذت منحاً تصاعدياً تنافس في أهميتها القضايا العسكرية والإستراتيجية، أين صنفت كرهان أمني لكونها تمس بأمن الأفراد والأمن المجتمعي الذي يرتبط بهوية المجتمعات وكيفية الحفاظ عليها وأمن الدول وحتى الأمن العالمي، ولهذا تميزت بخاصية الظاهرة الكونية لما تتسم به من سرية، وما تسببه من آثار ومخاطر سواء على المهاجر نفسه، أو الدول المصدرة ودول المقصد وكذا بلدان العبور.

وبما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة عالمية لا تخص منطقة أو مجتمعا بعينه فقط بل تمتد تأثيراتها للأقاليم المجاورة، فإن المنطقة المغاربية ليست بمنأى عن تأثيرات هذه الظاهرة، خاصة في ظل المتغيرات التي مست البيئة الإقليمية المجاورة منذ سنة 2011م حتى اليوم (كالهراك العربي في تونس وليبيا، والنزاعات الداخلية في الساحل الإفريقي كالفشل الدولاتي في مالي)، والتي كان لها الأثر البالغ في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة الإفريقية منها باتجاه أوروبا عبر هذه المنطقة التي وجدت نفسها وبحكم موقعها الاستراتيجي تتحول في ظل الظروف الراهنة من منطقة عبور إلى بلدان مقصد واستقرار للمهاجرين الأفارقة، وما لذلك من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة على هذه الدول، خاصة في ظل تشابكها مع شبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

من هذا المنطلق تطرح الإشكالية من خلال السؤال التالي:

كيف يمكن تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل استفحالها في الآونة الأخيرة؟

وتندرج تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية، يتعاطى كل منها بشكل أو آخر مع جوهر الموضوع، وذلك على النحو التالي:

- 1 - ما المقصود بالهجرة غير الشرعية؟
 - 2 - فيما تكمن أسباب الهجرة غير الشرعية الإفريقية في المنطقة المغاربية؟
 - 3 - فيما تتمثل تداعيات هذه الهجرة غير الشرعية على دول المنطقة؟
 - 4 - فيما تكمن سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية الإفريقية؟
- وفي محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- 1 - تساهم الظروف الإقليمية الراهنة في تزايد حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في دول المنطقة المغاربية.
 - 2 - تشكل الهجرة غير الشرعية الإفريقية عاملاً مساهماً في تطور مختلف أنواع الجرائم.
 - 3 - تتوقف نجاعة وفعالية الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية الإفريقية على مدى التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية ذاتها.
- وقصد دراسة الموضوع والإحاطة به تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتوضيح أسباب الهجرة غير الشرعية الإفريقية وتفاقمها في دول المنطقة المغاربية، وكذا إبراز مجمل تداعياتها على دول المنطقة، إلى جانب تناول أهم الجهود المبذولة لمكافحتها.
- ولدراسة هذا الموضوع وللإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتأينا تقسيم دراستنا هذه كما يلي:

1. الهجرة غير الشرعية: مدخل مفاهيمي ونظري
2. أسباب الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي في ظل الظروف الراهنة
3. تداعيات الهجرة غير الشرعية الإفريقية على الدول المغاربية
4. سبل المكافحة

2. الهجرة غير الشرعية: مدخل مفاهيمي ونظري

تعتبر الهجرة من أهم الظواهر الاجتماعية التي عنت بالدراسة والبحث، لكن مع تنامي الهجرات غير الخاضعة لتنظيم قانوني يؤثر انتقال البشر، بات التركيز بشدة على الهجرة السرية، غير الشرعية، أو غير النظامية، كونها ظاهرة ذات أبعاد عالمية، ومن هنا تناولت المقاربات الحديثة هذه الظاهرة كونها تهديدا أمنيا يحمل في طياته تحديات إنسانية.

1.2. تعريف الهجرة غير الشرعية:

يشترك مصطلح الهجرة لغويا من الفعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، ونقول هجر المكان أي تركه¹.

أما اصطلاحا فتشير الهجرة إلى حركة الانتقال التي يقوم بها الإنسان من مكان لآخر من أجل البحث عن حال أفضل اجتماعيا وإقتصاديا أو دينيا أو سياسيا².

ويرى الأستاذ " تريبالا " بأن للهجرة تعريفين عام وخاص، إذ يعني التعريف العام: «الحركة والفعل الآني في الانتقال لدولة غير الدولة الأصل»، أما التعريف الخاص فيعني: « دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم»، وهي تصنف حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى هجرة شرعية وغير شرعية³. وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فلا نجد اتفاقا حول تعريف محدد وموحد للمصطلح فكل فاعل أو مفكر يعرفها من وجهة نظره ومن الزاوية التي يراها مناسبة، حيث تختلف وتتعدد تعاريفها بالنظر لتعدد وتشابك مظاهرها.

فالهجرة غير الشرعية هي مصطلح مركب من لفظين: " الهجرة "، ولفظ " غير الشرعية "، الذي يدل على مخالفة القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوجها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال تسعينيات القرن الماضي، ويتزادف هذا المصطلح مع عدة تسميات منها: " الهجرة السرية، والهجرة غير النظامية ".

ويمكن تعريفها بأنها: « هجرة تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات »⁴.

وقد عرف المكتب الدولي للعمل BIT المهاجر غير الشرعي بأنه: « كل شخص يدخل أو يقيم خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة »⁵.

ويستخدم في الجزائر مصطلح مرادف للهجرة السرية وهو " الحرق " ويقصد به قطع كافة الروابط التي تشد الفرد لبلده، على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال⁶.

¹ - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، د س ن، ص 157.

² - محمد غربي، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص ص 51.

³ - المرجع نفسه، ص 52.

⁴ - ياسين خديري، نحو رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 8، 2013، ص 115.

⁵ - رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص 14.

⁶ - غربي، مرجع سابق، ص 52.

ويعرف الاتحاد الأوروبي الهجرة غير الشرعية على أنها: «الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء»، كما تعرفها المفوضية الأوروبية بأنها: «ظاهرة متنوعة تشمل أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة»¹.

من هنا يتضح أن تعدد مدلولات الهجرة غير الشرعية بين هجرة سرية وهجرة غير نظامية أو غير قانونية في مجملها تدل على انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً، أي هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، ومن خلال كل هذه التعاريف للهجرة غير الشرعية يتضح أنها ظاهرة عالمية لا تهدد أمن منطقة بعينها وإنما تشكل تهديداً عالمياً، خاصة في ظل لجوء المهاجرين غير الشرعيين إلى أساليب غير قانونية للحصول على الإقامة أو العبور إلى مناطق أخرى كالتعاقد مع شبكات التهريب، وفي هذه الحالة تصبح الهجرة غير الشرعية تهديداً لأمن دول العبور كما هو حال دول المقصد. وهو ما نوضحه في العنصر الموالي من خلال المقاربات المفسرة للظاهرة.

2.2. المقاربات المفسرة للهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد:

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول جذرية في مسار الدراسات الأمنية والاستراتيجية، شهد خلالها مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية تطوراً مفاهيمياً ونظرياً، فبعدما عرّفته المقاربات التقليدية خاصة المقاربة الواقعية بمفهومه الضيق الذي يركز على التهديدات التقليدية العسكرية الصلبة، ظهرت مجموعة من المقاربات الأمنية الجديدة في بداية التسعينيات من القرن العشرين التي تدعو إلى تأسيس حقل أكاديمي أكثر اتساعاً وعمقاً عرف تحت مسمى: "الدراسات الأمنية النقدية" Critical Security Studies². التي تركز على المفهوم الموسع للأمن والتهديدات الأمنية الجديدة New Threats. لتبرز ظاهرة الهجرة كإحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة.

إن التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أدخلت العالم في حالة فوضى معقدة، ترتب عنها حصول قناعة مفادها أن التهديدات الأمنية الجديدة المركبة الراهنة أصبحت أكثر انتشاراً، حيث وصف الكاتب الألماني (Ulrich Bech) هذه الفترة بعصر عولمة المخاطر، وفي هذا الصدد يري "أول ويفر" (Ole Waever) أن من أبرز التهديدات الأمنية الجديدة التي رافقت العولمة هي التهديدات العابرة للحدود cross border threats كالهجرة غير الشرعية واللجوء clandestines et réfugiés Migrations التي أصبحت من أهم القضايا التي تثير مخاوف الدول سواء كانت مراكز عبور، مقصد أم مصدر، وهذا الوضع أدى إلى تكريس منطق أمنة الظاهرة وجعلها رهاناً أمنياً قد يرتبط بالأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن كالإرهاب والجريمة المنظمة³.

ويمكن أن نبرز الجدل النظري حول الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني وتحدي إنساني من خلال المقاربات الأمنية النقدية التالية التي تناولت الظاهرة بالتحليل والتفسير ومن أهمها: مدرسة أبريستويث، ومدرسة كوبنهاغن، ومدرسة باريس، وتعرف بالمقاربات النقدية للأمن في أوروبا Critical Approaches to security in Europe⁴.

¹ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 3، 2018، ص 122.

² - سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2013، ص 15.

³ - إدريس عطية، النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية اتجاه مسألتها الهجرة واللجوء، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 45.

⁴ - قوجيلي، (الدراسات ...)، مرجع سابق، ص 30 - 37.

- مدرسة أبريستويث Aberystwith وتأسيس قضايا الهجرة:

يمثل كل من " كين بوث " (Ken Booth) و " ريتشارد واين جونز " (Richard Wyn Jones) أهم روادها، ويركزون على ثلاث مبادئ أساسية في إعادة تعريف الأمن: أولاً: يعتبرون الانعتاق كموضوع للدراسات الأمنية، حيث يقول " كين بوث " في مقال نشر له عام 1991م تحت عنوان " الانعتاق والأمن " " أن الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة "، ثانياً: يعتبرون الأفراد كموضوع مرجعي للأمن، ثالثاً: يركزون على دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج المعرفة الأمنية، ودرست هذه المدرسة طريقة تأسيس الأمن والهجرة Security Politiazing ليس عن طريق أفعال الكلام وعامة الجمهور Public Common الذي ركزت عليه مدرسة كوبنهاغن في دراستها لأمن الهجرة، وإنما نادت إلى التركيز على الممارسات غير اللغوية وعلى فئة الجمهور الواعي Attentive Public كالمُنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين للبحث عن حلول تراعي مصالح المهاجرين، والتي لها دور إيجابي من خلال حشد رأي جماهيري وجعله أكثر وعياً بقضايا الهجرة الدولية.

- مدرسة كوبنهاغن The Copenhagen School وأمن الهجرة:

كان لأهم روادها دور كبير في تفسير الهجرة خاصة مع العمل المشترك الذي جمع كلا من " باري بوزان " (Barry Buzan) و " أوول ويفر " بعنوان: " الهوية، الهجرة والأجندة الأمنية في أوروبا " منطق وقوى"، أين درسوا قضية الهجرة من زاوية سوسيو - سياسية، وبحثوا في الكيفية التي تصبح من خلالها قضايا اجتماعية مشاكلاً أمنية عن طريق الأمننة Securitization حيث يصبح المجتمع هو الوحدة المرجعية للأمن، والهوية (التي تحدد الحدود الفاصلة بين الأنا والآخر) هي القيمة المهددة، ويمكن إعطاء مثال عن أمن الهجرة في أوروبا، حيث أنه في السابق كان ينظر للمهاجرين كعمال مقيمين ونسيج طبيعي في المجتمع، لكن مع تزايد المشكلات المرتبطة بهم عملت النخب الأوروبية عن طريق قوة الخطاب على جعل قضية الهجرة كتهديد أمني يجب مواجهته، وحسب " أوول ويفر " فإن الأمن يتحقق إذا تم نزع الأمننة وإرجاع المسائل إلى مصاف القضايا العادية¹.

- مدرسة باريس: نزعة القوينة وتجريم الهجرة:

ظهرت مع بداية تسعينيات القرن العشرين مع صعود الدراسات التي تركز على مواضيع الأمن الداخلي، وممارسات الشرطة Policing، وتعالج مفهوم الأمن كتقنية حكومية Technique of Government أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا مثل: كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والمراقبة عن مسافة... إلخ، وكذلك بالتعاون مع شبكات مهني الأمن Security professionals مثل: الجنود والدرك والجمارك... إلخ وبدلاً من تركيزها على أفعال الكلام تركز على الممارسات، وتتم مواجهة الهجرة حسب هذه المقاربة من خلال التنسيق بين مهني الأمن، كالأعمال التعاونية للشرطة عبر الحدود، فهي تركز على مفهوم تكنو - استراتيجي للأمن². قائم على تقنيات المراقبة المتطورة وهو ما أطلق عليه " دافيد ليون " أحد أقطاب هذه النظرية العينية / المراقبة الإلكترونية للحد من تدفقات الهجرة.

فمن خلال هذه المقاربات النظرية يتضح أن الهجرة غير الشرعية تهدد أمني عالمي يتطلب حلولاً عالمية تتجاوز قدرات الدول منفردة لحلها، ونجد المنطقة المغاربية من بين المناطق التي تشهد تزايداً في حدة تأثير الهجرة غير الشرعية خاصة الإفريقية، وهو ما نوضحه في المحور الموالي من خلال رصد أهم أسباب الظاهرة.

¹ - سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجي، الإمارات، 2012، ص 35 - 45.

² - قوجيلي، (الدراسات ...)، مرجع سابق، ص 59.

3. أسباب الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي في ظل الظروف الراهنة

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى أو عبر المنطقة المغاربية، نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها بوابة لعبور الأفارقة إما للاستقرار بها، أو في محاولتهم للوصول إلى أوروبا عبرها، وقد زادت حدتها بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية وحتى البيئية التي تشهدها دول الساحل الإفريقي كأهم مصادر للهجرة عبر المنطقة نحو أوروبا خاصة بعد الأزمات التي خلفها الحراك العربي منذ سنة 2011 م، ومن هنا يجب الإحاطة بأهم أسباب الظاهرة كون المنطقة محطة عبور واستقبال للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.

3.1. الأسباب السياسية والأمنية:

تعتبر التحديات السياسية والأوضاع الأمنية التي تشهدها دول الساحل الإفريقي من أهم أسباب تزايد عدد المهاجرين الأفارقة بالمنطقة المغاربية، إذ تشير الإحصائيات أنه وبسبب النزاعات الداخلية في الساحل الإفريقي زاد عدد المهاجرين غير الشرعيين المتسللين عبر الحدود الجزائرية، فمثلا أوقفت مصالح الأمن الجزائرية عام 2013 م أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة إفريقية¹. ويقدر الهلال الأحمر الجزائري عدد المهاجرين غير الشرعيين في مدينة ورقلة وغرداية بـ 5000 إلى 6000 من مواطني الساحل الإفريقي أغلبهم من مالي والنيجر².

3.2. الأسباب الاجتماعية والديمقراطية:

تعاين دول الساحل الإفريقي من العديد من المشاكل الاجتماعية، حيث أن التنوع الإثني والديني واللغوي أدى إلى نشوب صراعات تاريخية متواصلة لبسط السيطرة والنفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة في المنطقة، هذا إلى جانب الصراعات حول الموارد خاصة المياه للحصول على فرص أليق للحياة، هذا إلى جانب التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة، ونقص مرافق الصحة والتعليم، مما أدى إلى انتشار الفقر والامية والبطالة المتزايدة³. مما جعل الكثير من السكان يهربون من هذه الأوضاع للبحث عن فرص أفضل للحياة وذلك عن طريق الهجرة غير الشرعية.

أما من الناحية الديمغرافية فتشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان بإقليم الساحل الإفريقي يزيد عن مائة مليون نسمة، حيث تمتاز دول هذا الإقليم بنسب ولادات عالية تتراوح بين 30 - 48 ألف، مع انخفاض معدل الوفيات إلى حدود 13 - 22 بالآلف، كما أن معدل النمو الطبيعي في حدود 2%، نظرا لانتشار الأمية والجهل وضعف المؤشرات الاقتصادية، إلى جانب ارتفاع نسبة الخصوبة التي تقدر بسبعة أطفال للمرأة في سن الإنجاب، ومنه فالعامل الديمغرافي سبب من أسباب تنامي الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي متخذة الدول المغاربية كمحطة عبور نحو أوروبا⁴.

¹ - نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016، ص 172.

² - عبد القادر خليفة، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة - الجزائر)، مجلة إنسانيات، العدد 69 - 70، 2015، ص 41.

³ - ياسمين ححاد، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري بتيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2016، ص ص 93 - 95.

⁴ - الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبى الموت، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص ص 2، 3.

3.3. الأسباب الاقتصادية:

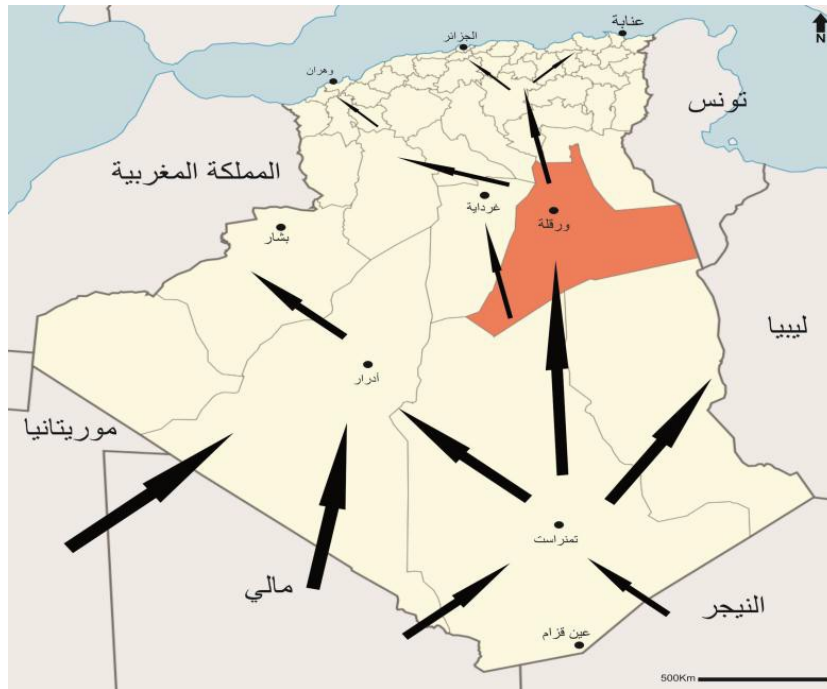
تعتبر التحديات الاقتصادية التي تشهدها دول الساحل الإفريقي من أهم أسباب تنامي الهجرة غير الشرعية الإفريقية إلى دول المنطقة المغاربية أو عبرها نحو أوروبا، فنجد أن الإحصائيات تشير مثلا إلى أن أربع دول من الساحل الإفريقي (النيجر، تشاد، مالي وموريتانيا) تقع في قائمة أفقر 15 دولة في العالم وهي أسباب دافعة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عبر بلدان المنطقة المغاربية وحتى محاولة الاستقرار فيها¹.

3.4. الأسباب البيئية:

تمثلة في الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية ويمكن ملاحظتها كأهم أسباب تنامي الظاهرة في دول الساحل الإفريقي نحو دول المنطقة المغاربية، إذ نجد مثلا كلا من إثيوبيا والصومال وتشاد والسينغال من الدول التي تقع في نطاق حزام الجفاف ما يلحق أضرارا بالقطاع الزراعي، وهي إحدى الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية الإفريقية نحو الدول المغاربية وصولا إلى أوروبا².

بالنظر إلى ما تقدم من أسباب الهجرة غير الشرعية الإفريقية، نجد أن الكثير ممن تعذر عليه الوصول إلى أوروبا انتهى به الأمر إلى الاستقرار في دول المنطقة المغاربية، حيث تعد الجزائر أحد أكثر دول المنطقة المغاربية استقطابا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهي من المشكلات التي عانت منها على مر سنين خاصة في رواقها الجنوبي مع كل من مالي والنيجر وليبيا وذلك في ظل تدهور الأوضاع الدبلوماسية من الناحية الاقتصادية والأمنية وكذا البيئية. والخريطة المدرجة توضح كيفية تنقل المهاجرين غير الشرعيين من الساحل الإفريقي نحو الجزائر.

خريطة رقم 1: خارطة توضح أهم مسارات الهجرة غير الشرعية من الساحل الإفريقي نحو الجزائر



المصدر: خليفة، مرجع سابق، ص 44.

¹ - المرجع نفسه، ص 3.

² - المرجع نفسه، ص 5.

ففي هذا الإطار أكدت إحصائية أن مصالح الدرك الوطني أوقفت أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مالية وتشادية ونيجييرية في مناطق بولاية تمنراست وبلغ عددهم منذ سنة 2000 م حوالي 70 ألف مهاجر غير شرعي، وارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014 م بـ 80%¹. فالجزائر إلى جانب كونها بلدا منبعا وكذا عبور للهجرة غير الشرعية أصبحت منذ سنة 2000 م تشكل مقصدا ولو مؤقتا لكثير من المهاجرين الذين لم يتمكنوا من العبور نظرا للتشديد في حراسة الحدود، وصارت بعد الربيع العربي ملجأ لتدفقات هجرة مختلطة انطلاقا من تونس وليبيا ومصر وسوريا.

كما كشف تقرير رسمي أن مصالح الأمن الجزائري أوقفت أكثر من 300 مهاجر إفريقي من جنسيات مختلفة بتهمة الإقامة غير المشروعة، وتم طرد أكثر من 5000 شخص نحو دولهم الإفريقية خلال سنة 2011 م، وفي تقرير للمديرية العامة للأمن الوطني كشف أن مصالح الشرطة أوقفت 370 شخصا ينتمون إلى جنسيات أجنبية مختلفة كانوا قد وصلوا البلاد بطريقة غير قانونية، أو انتهت مدة إقامتهم². وفي هذا الإطار تقدم المفوضية العليا للاجئين أن عدد المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية يقدر بـ 21500 شخص، وأن 40% من هؤلاء يعتبرون الجزائر مقصدهم النهائي، في حين يعتبر 40% آخرون أنهم مجرد عابرين نحو أوروبا، أما 20% المتبقية فلا يملكون الوسائل للعودة لبلدانهم³.

إلى جانب الجزائر تعد المملكة المغربية نقطة عبور رئيسية إلى إسبانيا فهناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق سنويا، فموقع المملكة المغربية القريب من أوروبا جعل منه بلدا ونقطة جذب ومسار مفضل لدى المهاجرين الأفارقة الذين تجمعوا في غابات محيطية بمدن شمال وشرق المغرب وفي الغابات والجبال المتاخمة لمدينتي سبتة ومليلية ترقبا لفرصة الهجرة إلى أوروبا، إلا أن شدة المراقبة على حدود دول "شينغن" واتباعها سياسة موحدة في مجال الهجرة جعل من المغرب بلد استقبال كذلك لأعداد من المهاجرين جنوب الصحراء، وترجع أصول هؤلاء المهاجرين إلى نيجيريا، مالي، السنغال، أنجولا وساحل العاج، الكاميرون، غامبيا غانا، ليبيريا وسيراليون⁴.

وتشير دراسات إلى انخفاض عدد الذين لقوا حتفهم من هؤلاء في عرض البحر سنة 2011 م على مستوى جبل طارق واستمر ذلك في الانخفاض على السواحل الإسبانية سنة 2015 م إلى 100 وسنة 2016 م إلى 96 ميتا في مقابل ارتفاعه في مناطق أخرى منها خط ليبيا - لامبيدوزا، ليبيا - مالطا، إلى 4742 غريقا سنة 2016 م⁵.

كما أشارت دراسة حول الهجرة غير الشرعية الإفريقية عبر تونس نحو أوروبا، إلى ارتفاعها سنة 2017 م، بلغت من نيجيريا (16622) ومن غينيا (8857) وساحل العاج (8263)، وهذا ما يعني تزايد أوارتفاع عدد الأفارقة المجتازين إلى السواحل الإيطالية عبر تونس وليبيا⁶.

¹ - دخان، الحامدي، مرجع سابق، ص 172.

² - رقية سليمان عواشيرة، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجاً)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد 71، 2018، ص 149.

³ - خليفة، مرجع سابق، ص 43.

⁴ - صبري الحلو، المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2016، ص ص 2 - 5.

⁵ - المرجع نفسه، ص ص 6، 7.

⁶ - تقرير حول الهجرة غير النظامية في تونس سنة 2017 (الطبعة الثالثة)، نشر في صحيفو صفاقس يوم 9 أكتوبر 2017.

وعموما فقد زادت موجة الهجرة الإفريقية بقوة بعد الربيع العربي، إذ تشير التقديرات في سنة 2015 م أن حوالي 50,000 مهاجر دخلوا أوروبا منهم 30,000 عبر الشواطئ الإيطالية، ويستعمل المهاجرون ثلاث ممرات في البحر المتوسط: الممر الغربي (بين المغرب وإسبانيا)، والممران الأوسط والشرقي وحسب الوكالة الأوروبية Frontex فإن كل هذه الممرات تعاني من تدفقات الهجرة الإفريقية¹. كما تعد أوروبا الوجهة الرئيسية لموجات الهجرة غير الشرعية الإفريقية عبر بلدان المنطقة المغاربية، حيث بلغ عدد الوافدين إلى أوروبا سنة 2014 م من مالي (9,938) والصومال (5,756) إلى جانب القادمين من نيجيريا، غامبيا والسنغال، الكاميرون والنيجر ومن بلدان أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء².

وحسب تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 م، فقد وصل سنة 2018 م حوالي 117000 مهاجر إلى أوروبا عبر البحر، ويشكّل ذلك تراجعا كبيرا بالمقارنة بسنة 2017 م بحوالي 172000 وسنة 2016 م، حيث ارتفع عددهم آنذاك ليصل إلى 364000 شخصا، كما سجّل كذلك تحوّل في الطرق التي يسلكها معظم المهاجرين غير الشرعيين، فمعظم القادمين من إفريقيا الذين دخلوا أوروبا سنة 2016 م وسنة 2017 م مروا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط أي من ليبيا متوجهين أساسا إلى إيطاليا، لكن معظم الوافدين غير النظاميين بجزر إلى أوروبا سنة 2018 م مروا عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط أي من المغرب متوجهين أساسا إلى إسبانيا، ووفد زهاء 59000 مهاجر إلى إسبانيا خلافا لإيطاليا التي وصل إليها 23000 شخص، ويرتبط تغيّر الطرق الرئيسية والانتقال من طريق وسط البحر الأبيض المتوسط إلى غربه بعوامل عديدة، بما فيها توثيق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الأصل والعبور وجهود مكافحة التهريب فضلا عن زيادة الدوريات الأمنية البحرية قبالة الساحل الليبي، وشكّل المهاجرون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غالبية المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى إسبانيا بجزر ويليهم المغاربة³.

كما أنه وحسب هذا التقرير ففي الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر نوفمبر من سنة 2018 م تم تسجيل أن نسبة 15% من جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى إيطاليا بجزر هم أطفال غير مصبوحين، كما يشير ذات التقرير أنه وبمساعدة المهرين غالبا ما يشرع المهاجرون من بلدان تقع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في رحلات مخفوفة بمخاطر شديدة نحو شمال إفريقيا، حيث يتم التوجه بشكل متزايد إلى بلدان مثل ليبيا التي كانت قبل سنة 2011 م وجهة هامة للعمال المهاجرين، وأصبحت منذ وقت قريب مركزا رئيسيا للتهريب وأهم نقطة انطلاق المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، حيث يتحول في ليبيا تهريب البشر في كثير من الأحيان إلى الاتجار بهم، وقد ساعدت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 16000 مهاجر سنة 2018 م في العودة إلى أوطانهم بعد أن احتجزوا في ليبيا أو تقطعت بهم السبل فيها⁴.

هذا بالإضافة إلى تزايد أعداد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين المستقرين ببلدان المنطقة المغاربية، وهو ما يطرح مجموعة من التداعيات على هذه الدول نوضحها في المحور الموالي.

¹ - أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية، مجلة أوراق سياسية، عدد جوان، 2016، ص 3، 4.

² - الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، 2015، ص 20.

³ - تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة، 2019، ص 67.

⁴ - المرجع نفسه، ص 68.

4. تداعيات الهجرة غير الشرعية الإفريقية على الدول المغاربية

للحجرة الإفريقية غير الشرعية آثار عديدة، على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الأمنية، فهي عامل مساهم في ظهور الجرائم على مختلف أنواعها، كما أنها مصدر لانتشار الأوبئة والأمراض.

4. 1. على المستوى الاقتصادي والتنموي:

تؤدي الهجرة غير الشرعية الإفريقية من الناحية الاقتصادية والتنموية إلى الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة، وانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية، هذا إلى جانب تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية، الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية، انتشار المشاريع الوهمية، وتزايد جرائم غسل الأموال¹.

وبالتالي فتواجه المهاجرين غير الشرعيين في المناطق الحدودية وكذا المدن الكبرى قد أحدث اضطرابات في التنمية الاقتصادية، فهؤلاء يشكلون يد عاملة رخيصة تنمي وتطور سوق العمل غير الشرعي، أي خلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية وانتشار السوق السوداء².

وفي هذا الإطار يشير الأستاذ "الأخضر عمر الدهيمي" إلى صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية في المناطق التي يقيم بها المهاجرون غير النظاميين³.

ولذلك نجد أن الدولة الجزائرية خاصة تتحمل عبئا اقتصاديا نتيجة تزايد عدد هؤلاء المهاجرين على أراضيها، خاصة أن أعمال التهريب المتعلقة بالسلع والوقود والمواشي وغيرها، تؤثر على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بانخفاض العملة الوطنية وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وكذا التعود على سهولة الربح⁴.

فضلا عن أن عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين تقوم بعمليات غسل الأموال وبالتالي عدم دفع الضرائب، مما يؤدي إلى حرمان الدولة من الموارد المالية التي يمكن أن يتم توظيفها في مشاريع عامة وكذا مشاريع استثمارية.

4. 2. على المستوى الاجتماعي:

تؤدي الهجرة غير الشرعية الإفريقية من الناحية الاجتماعية إلى ظهور الأحياء العشوائية، تدهور الصحة البيئية، وظهور الأمراض الاجتماعية كالسرقة، المخدرات وغيرها، ودخول العادات الغريبة على المجتمع وقيم جديدة وثقافات دخيلة كالتسول والتسكع والبطالة وغيرها⁵.

فضلا عن الإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب في ظل تعدد الجنسيات، حيث يتواجد أكثر من 34 جنسية في تلمسان وإليزي ومغنية بالجزائر¹. وهذا ما يؤدي إلى إمكانية التأثير على المدى البعيد على الأمن الثقافي للسكان المحليين². وهذا خاصة مع خلق

¹ - محمد نور عثمان الحسن، عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 82.

² - صبيحة بخوش، الهجرة غير الشرعية وتدابيرها على منطقة شمال أفريقيا " الجزائر نموذجا "، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 304.

³ - عواشيرة، مرجع سابق، ص 153.

⁴ - ساعد، مرجع سابق، ص 91.

⁵ - عثمان الحسن، مبارك، مرجع سابق، ص 83.

أقليات ثقافية دخيلة على المجتمعات مما يطرح مشكلة التنوع الثقافي، خاصة في ظل صعوبة إدماج هؤلاء المهاجرين لاختلاف هوياتهم وثقافتهم.

4. 3. على المستوى السياسي:

من الجانب السياسي تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى إثارة الخلافات بين دول المنطقة، فعلى الرغم من تقارب السياسات الوطنية في التعامل مع الظاهرة، إلا أنه لا يوجد تنسيق مغربي في هذا المجال، في حين يتم تبادل الاتهامات التي تتمحور حول عدم جدية محاربة الهجرة غير الشرعية الإفريقية، واتهام كل دولة للأخرى بالدفع بالمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة أو تسويقهم نحو أراضي الدول الجيران، ومن هذه الاتهامات، الاتهامات المغربية للجزائر حول عدم قدرة هذه الأخيرة على تحمل مسؤولية إبعاد المهاجرين الأفارقة، معتبرة أن هؤلاء يدخلون إلى المغرب من الحدود الجزائرية، رغم إثبات التحريات أنهم يأتون من الجنوب عبر الأراضي الصحراوية المحتلة، قادمين إليها من موريتانيا³.

4. 4. على المستوى الأمني:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية تزيد من حدة معدلات الجريمة وتنوعها، فقد تساعد على دخول الأسلحة، وظهور الأفكار المتطرفة وغيرها من الجرائم، كالسرقة وترويج المخدرات أو أعمال إرهابية أو غيرها.

إذ تتداخل مشكلة الهجرة غير الشرعية مع الظواهر الإجرامية حيث أخذت هذه الظاهرة في الوقت الراهن طابع الجريمة المنظمة التي تحركها وتقودها عصابات إجرامية ذات تنظيم متكامل يتولى قيادة عمليات التسلل من مناطق طرد العمالة إلى المناطق التي تشكل مناطق جذب للمتسللين الباحثين عن فرص العمل، حيث تزايد عدد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغرب وتقاطعا مع الجزائر كنقطة عبور وصولا إلى إيطاليا أو إسبانيا تحديدا⁴.

وتدخل جريمة الاتجار بالبشر ضمن مفهوم الجريمة المنظمة، حيث تقوم بها عصابات احترفت الإجرام، وجعلت الجريمة محور نشاطها الذي تمارسه ومصدر دخلها وأجرها الذي تتقاضاه، حيث يمثل الاتجار بالبشر ثالث مصدر للربح من الجريمة المنظمة بعد تجارة المخدرات والسلاح، وجريمة الاتجار بالبشر هي ذات طبيعة خاصة باعتبار أن موضوعها سلعة متحركة ومتجددة في فئة خاصة من البشر يعانون من الفقر والبطالة وعدم الأمان الاجتماعي، والدول المصدرة هي عادة دول فقيرة اقتصاديا وتعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية، ويتم استغلال هؤلاء المهاجرين في الغالب في أعمال غير مشروعة من استغلال جنسي ونزع الأعضاء وعادة ما يكون الضحية من النساء والأطفال، ولقد جرم المشرع الجزائري الاتجار بالبشر بموجب القانون رقم (09.01) المؤرخ في 25 فيفري 2009 م.

ونظرا لكون المهاجرين يتخذون عدة وسائل غير قانونية للعبور إلى أوروبا ويبحثون عن منفذ للهروب، يتخذ هؤلاء طرقا خطيرة ويتورطون في شبكات أعمال غير مشروعة كالتجارة بالبشر والأسلحة والمهريين ومن هنا تصبح الهجرة غير الشرعية هي مصدر للتهديدات الأخرى، حيث أن البيئة المحيطة بالمهاجر غير الشرعي قبل وبعد الهجرة محروسة على الانخراط في التنظيمات الإرهابية أو أعمال المافيا، وكذا فإن توسع نشاط الجريمة المنظمة يؤدي إلى ارتفاع أعمال العنف وتسرب الأسلحة وكذا تجارة الرقيق وتفشي الأمراض وظاهرة المخدرات.

¹ - بجوش، مرجع سابق، ص 301.

² - عواشرية، مرجع سابق، ص 153.

³ - بجوش، مرجع سابق، ص 304.

⁴ - دخان، الحامدي، مرجع سابق، ص 171.

حيث يؤدي تهريب السلاح والمخدرات إلى الريح السريع، وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة، خاصة وأن مصدر هذه الأسلحة هو من الحدود الجنوبية وكذا الحدود الصحراوية مع ليبيا.

كما تؤدي هذه الظاهرة إلى انتشار الجرائم الاقتصادية كتهريب الأموال من طرف شبكات تهريب البشر، فضلا عن عمليات التزوير للوثائق والأوراق المالية، ولذلك تعتبر نشاطات شبكات مهربي المهاجرين غير الشرعيين من ضمن قائمة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تصدى لها بالتجريم بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة¹. إلى جانب تهريب البضائع والتزوير والتهريب بكل أنواعه كذلك تهريب الأسلحة والذخيرة خاصة مع تحالف المهربين خاصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين مع الجماعات الإرهابية، وتبادل المعلومات خاصة المتعلقة بتحركات رجال الأمن، وهذا ما رجع بالفائدة المالية للإرهابيين.

وفي هذا الإطار وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مثقلة بعبء أمني واقتصادي إضافي، إثر قيام مهاجرين بإقامة أحياء من صفيح وامتهان التسول، حيث أقام مهاجرون في مدن عديدة مجموعة كبيرة من الأكواخ تحولت إلى ما يشبه الأحياء، إضافة إلى تحول عدد كبير من المهاجرين، خاصة النساء والأطفال، إلى ممارسة التسول في الشوارع، لاسيما مع قرار بعضهم الاستقرار في الجزائر، فمن جهة تتخوف السلطات من انفلات أمني وأعباء اقتصادية، ومن جهة ثانية تخشى اهتزاز صورتها لدى المنظمات الدولية في حال ترحيل المهاجرين. ويشكو جزائريون من ضلوع مهاجرين في أعمال سرقة واعتداءات، فتدفع المهاجرين غير الشرعيين بهذه الأعداد الكبيرة خلف ورائه " مافيا منظمة " أصبحت توجه عمليات الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر، بعد أن أغلق المعبر الليبي بفعل وجود القوات الأجنبية ومثلي المنظمة الدولية للهجرة، فشبكات تهريب البشر لها علاقات مباشرة مع بعض المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

كما أن الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة تشكل مصدر انتشار الأمراض كمرض فقدان المناعة المكتسبة الذي انتشر في الولايات الحدودية إضافة إلى خطر انتقال الأمراض والعدوى كمرض "الإيبولا".

وفي هذا الإطار تعرف ولاية تمنراست بالجزائر أعلى نسبة للمصابين بداء السيدا على المستوى الوطني، حيث قدرت لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا، أن هذا المرض ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست، وتمثل هذه الأخيرة حسب هذه التقديرات أعلى المستويات في عدد المصابين بالمرض الخطير².

فولاية تمنراست حسب دراسة قامت بها يومية الجزائر نيوز بتاريخ 5 فبراير 2011م، أصبحت تلقب بـ: "العاصمة الإفريقية"، كونها تستقطب أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، مما أدى إلى تزايد عمليات التهريب خاصة الأسلحة والمخدرات والأطفال، وانتشار مرض السيدا، وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية التي اتخذتها مصالح الأمن، إلا أن المهاجرين غير الشرعيين لجؤوا إلى أساليب للتمويه ك شراء بطاقات هوية سكان تمنراست المتوفين ليتحولوا بذلك إلى سكان من الجنوب، حيث لا يبلغ بعض سكان المنطقة عن موتاهم وعدم تسجيلهم في سجلات الوفيات، وبيع بطاقات هوياتهم للمهاجرين الأفارقة بمبالغ باهضة³.

¹ - عواشيرة، مرجع سابق، ص 153.

² - بخوش، مرجع سابق، ص 301.

³ - المرجع نفسه، ص 302.

5. سبل المكافحة

نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما أفرزته من تداعيات ونتيجة الضغوطات التي تشهدها الدول المغاربية فقد تبنت هذه الأخيرة المعالجة القانونية من خلال سن تشريعات قانونية تعالج الهجرة غير الشرعية، ليس فقط لمواطنيها وإنما تمتد لتشمل مهاجرين غير شرعيين قادمين من مناطق أخرى أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء والذين استقروا بها¹. هذا إلى جانب المعالجة الأمنية التي يغيب فيها التنسيق بين هذه الدول، التي تتبنى كل دولة منها إجراءات داخلية لمكافحة الظاهرة، إلا أن الدول المغاربية ترى في التنمية كمبدأ ومتغير أساسي في معادلة الهجرة، فالمقاربة الجزائرية تنطلق من مقارنة شاملة بالتركيز على المعاملة الإنسانية للمهاجرين والتركيز على الأسباب الأولية المؤدية لهذه الظاهرة والتي تتمثل في التنمية وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي². ويمكن تناول الإجراءات المتبعة من جانب هذه الدول كما يلي:

5. 1. بالنسبة للجزائر:

لقد قامت الجزائر التي تعد أكثر دول المنطقة تضررا من هذه الظاهرة بتنسيق الجهود مع دول جنوب أوروبا لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالانضمام إلى اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في هذا المجال، «ويتجلى ذلك من خلال معسكرات الاحتجاز التي أنشئت في الدول المغاربية، وكذا دعم الاتفاقيات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين غير الشرعيين إلى حكومات بلدانهم الأصلية، أو عن طريق الدعم المالي للحكومات المغاربية لتشييد الحراسة على حدودها وتعقب المهربين»³. كما أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية مع كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا فيما يخص ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتدعيم القدرات الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات، أما على مستوى الاتحاد الإفريقي فقد تم وضع خطة عمل للتعاون في مجال الهجرة غير الشرعية وسمي هذا البرنامج " مواطنوا إفريقيا"، «ويهدف إلى أن تكون استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه أفريقيا تنصب في تمويل التنمية ورفض الهجرة الانتقائية للكفاءات»⁴.

أما على المستوى الوطني فقد اتخذت الجزائر لمخاربة الهجرة غير الشرعية الإجراءات التالية: الإجراءات التشريعية أو القانونية والإجراءات الأمنية، وكذا إجراءات اقتصادية.

- الإجراءات القانونية: وتتمثل في تبني قانون 8 - 11 المؤرخ في 21 جويلية سنة 2008م الخاص بدخول وإقامة الأجانب داخل الجزائر والذي حل محل قانون سنة 1966م، وجاء هذا القانون الجديد للتعامل مع الهجرة بما يناسب حالة تدفق الهجرة وزيادتها وخطورتها، وهو يهدف إلى تحديد شروط دخول وخروج الأجانب وإقامتهم وتنقلهم في الجزائر، حيث يتم تنفيذ القانون فورا في حالة انتهاك القوانين الداخلية من جانب الأجانب في الجزائر، وذلك من خلال الترحيل، الطرد، السجن وكذا فرض غرامات مالية، كما يعاقب القانون كل من يسهل دخول الأجانب إلى الجزائر بطريقة غير شرعية.

¹ - سهام بجاوي، أمنة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري بتيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 144.

² - بجاوي، مرجع سابق، ص ص 171 - 185.

³ - عواشيرة، مرجع سابق، ص 140.

⁴ - المرجع نفسه، ص 155.

- الإجراءات الأمنية: وهي الأهم في سياسة الجزائر لمحاربة الهجرة غير الشرعية إليها، وذلك من خلال مراقبة الحدود والتي أوكلت إلى عدة جهات ومصالح أمنية وهي: مجموعة حراس الحدود، حراس السواحل، مصالح شرطة الحدود، كما أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وكذا الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية ومتابعة شبكاتها¹.

- الإجراءات الاقتصادية: لقد قامت الجزائر باتخاذ إجراءات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، بهدف تحسين ظروف المعيشة كترقية الشغل والتضامن الوطني وتعزيز برامج التنمية على مستوى البلديات². إلا أن الإجراءات التي يجب اتخاذها من الناحية الاقتصادية تنطلق من تنمية الجنوب الجزائري، حتى تتم مواجهة ظاهري التهريب والجريمة المنظمة التي تورط فيها بعض سكان المنطقة بسبب ظروفهم المعيشية³.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات فلا تزال الظاهرة في تزايد ولا يزال بقاء المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر وإقامتهم فيها بطريقة غير قانونية يؤرق كلا من الدولة والمواطن معا.

5. 2. بالنسبة للمغرب:

لقد تم إقرار القانون رقم 03 - 02 بتاريخ 11 نوفمبر 2003م، الخاص بدخول الأجانب وإقامتهم في المغرب، وبالهجرة غير الشرعية منه وإليه، وهو ينظم بصورة مفصلة الدخول والإقامة والاستقرار في البلاد، وجانب كبير من مواد مخصصة لقمع كل هجرة غير شرعية سواء من البلد أو إليه، وذلك بالعقوبة بفرض الغرامة المالية والسجن، لكل من يغادر أراضيه بشكل سري، وكذا كل من يقدم المساعدة في ذلك وكذا الذي نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة كانوا أو أجانب بصفة سرية، وتزداد العقوبة في حالة العجز الدائم عن نقل هؤلاء الأشخاص⁴.

أما فيما يخص الإجراءات الأمنية فقد عمل المغرب منذ سنة 1990م على تطوير تنظيمه لمحجرة الأفارقة جنوب الصحراء مع تشديد الرقابة على حدود دول جنوب أوروبا، وتتضمن مراقبة الحدود من خلال الاستراتيجية التي وضعتها وزارة الداخلية سنة 2004 م والمتثلة في مراقبة نقاط العبور المرخصة من قبل السلطات و مراقبة الحدود⁵.

5. 3. بالنسبة لتونس:

لقد جرم المشرع التونسي الهجرة غير الشرعية بشكل مبكر، بمقتضى القانون رقم 28، 1977 المؤرخ بتاريخ 30/3/1977م، بفرض العقوبة بالغرامة المالية والسجن، « إلا أن المدلول التشريعي لهذه الجريمة بدت معالمه تتجلى من خلال التنقيح الأخير للقانون رقم 6 المؤرخ في 2004/2/3م، حيث عرّف جريمة الهجرة غير الشرعية (الإبحار خلسة) بأنها عمليات الدخول والخروج من التراب التونسي عبر

¹ - بتقة، خديجة، الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على سياسات دول شمال أفريقيا (المغرب والجزائر نموذجا)، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 2، 2018، ص ص 56، 57.

² - فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2011، ص 207.

³ - بخوش، مرجع سابق، ص 305.

⁴ - فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر ببائنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011 - 2012، ص ص 85، 86.

⁵ - بجاوي، مرجع سابق، ص ص 173، 174.

البحر خفية دون احترام الإجراءات والتراتب الإدارية المنصوص عليها بالقوانين، وينتج عنها ضرر عام وخاص، وكذلك كل امتناع عن عمل من شأنه أن يؤدي إلى إفلات الفاعلين من العقاب، واعتبر في أغلب نصوصه أن هذه الجريمة قصدية»¹.

أما فيما يخص الإجراءات الأمنية، « فقد اتفقت تونس مع إيطاليا بشكل خاص على تزويدها بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المختصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام تبادل المعلومات»².

5. 4. بالنسبة لليبيا:

أما بالنسبة لليبيا « فقد أصدر مؤتمر الشعب حديثا القانون رقم 19 لسنة 2010 م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، وينص على معاقبة بالسجن من سنة إلى 5 سنوات وغرامات مالية تصل إلى 30 ألف دينار، لكل من يتورط في جريمة التهريب، ووصول الحكم على المهرب إلى المؤبد في حالة وفاة الأشخاص الذين يتم تهريبهم»³.

وفيما يتعلق بالإجراءات الأمنية فنجد أن ليبيا قد دعمت قدراتها المؤسساتية لمعالجة الهجرة غير الشرعية والاتجار غير المشروع بالأشخاص، حيث نظمت اللجنة الشعبية العامة للعدالة والأمن بالاتفاق مع المنظمة العالمية للهجرة في جوان 2004م، دروسا بأكاديمية الشرطة بطرابلس لتكوين 100 موظف وعون قوة شرطة ليبية، كما تم التطرق إلى مسائل مراقبة الحدود وتزوير الوثائق والرجوع القسري والطوعي للمهاجرين غير الشرعيين العابرين لليبيا بغية الالتحاق بجنوب أوروبا»⁴.

إلا أن الأوضاع التي تعيشها ليبيا منذ سنة 2011 م، تشهد تواجد المهاجرين غير الشرعيين وكذا اللاجئين على أراضيها، الذين يصعب تقدير تعدادهم، وهم يتعرضون للاحتجاز التعسفي والعمالة القسرية والتعذيب وحتى الاتجار بهم.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات سواء القانونية أو الأمنية لمكافحة الظاهرة فلا تزال هذه الأخيرة في تفاقم، مما يستدعي البحث في الأسباب الحقيقية لها، والتعاون والتنسيق في مواجهتها، مع التركيز على مسألة التنمية المحلية في الدول المصدرة لها.

6. خاتمة:

من خلال ما تقدم يتضح أن الهجرة غير الشرعية تعد ظاهرة ذات أبعاد عالمية، كما تعد تهديدا أمنيا عالميا، نظرا لما تسببه من آثار ومخاطر، وبما أن الظاهرة لا تخص منطقة أو مجتمعا بعينه، فإن المنطقة المغاربية ليست بمنأى عن تأثيرات هذه الظاهرة، خاصة في ظل المتغيرات التي مست البيئة الإقليمية المجاورة منذ سنة 2011م حتى اليوم.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- الهجرة غير الشرعية تعتبر إحدى أبرز التهديدات الأمنية التي تواجهها دول المنطقة المغاربية كونها ظاهرة ثلاثية الأبعاد: فالمنطقة لا تزال مصدرا للهجرة، وأصبحت معبرا وأرضا يقصدها المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين.

- تتعدد وتتداخل أسباب الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي بسبب ما تشهده هذه الدول من تحديات داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وديمقراطية وكذا بيئية، تزيد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة عبر المنطقة سواء للاستقرار بها أو للعبور نحو أوروبا.

¹ - بركان، مرجع سابق، ص 89، 90.

² - بجاوي، مرجع سابق، ص 176.

³ - المرجع نفسه، ص 153.

⁴ - بجاوي، مرجع سابق، ص 176.

- تعد الجزائر أحد أكثر دول المنطقة المغاربية استقطابا للهجرة غير الشرعية الإفريقية، حيث تتواجد بها خاصة في منطقة الجنوب العديد من الجنسيات الإفريقية التي استقرت بها.
- في ظل المتغيرات البيئية الإقليمية المجاورة منذ سنة 2011م حتى اليوم كالحراك العربي في تونس وليبيا، والنزاعات الداخلية في الساحل الإفريقي كالفشل الدولاتي في مالي، والتي كان لها الأثر البالغ في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة الإفريقية منها باتجاه أوروبا عبر هذه المنطقة، وجدت هذه الأخيرة نفسها وبحكم موقعها الاستراتيجي تتحول في ظل الظروف الراهنة من منطقة عبور إلى بلدان مقصد واستقرار للمهاجرين الأفارقة.
- للهجرة الإفريقية غير الشرعية آثار عديدة، على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الأمنية في دول المنطقة المغاربية، فهي عامل مساهم في ظهور الجرائم على مختلف أنواعها، خاصة التهريب، الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات والسلاح.
- نظرا للتداعيات المباشرة للهجرة غير الشرعية الإفريقية على البنى البشرية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة الأمنية لدول المنطقة المغاربية، خاصة في ظل التنامي غير المسبوق للظاهرة بسبب الانفلات الأمني الذي تشهده دول الأقاليم المجاورة، فهذا ما يجعل هذه الدول غير قادرة على مواجهتها لأنها في الواقع تعاني أيضا من هجرة شبابها، بالإضافة إلى ما يمكن أن تتعرض له من ضغوطات خارجية لتكثيف المراقبة على حدودها، ومشكلات داخلية خاصة في ظل شساعة المنطقة جغرافيا وقلة الإمكانيات لحراستها، فإنه من الصعب التحكم في شبكات تهريب المهاجرين الإفريقيين غير الشرعيين.
- وعليه فعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الظاهرة فلا تزال هذه الأخيرة في تفاقم، مما يدل على عدم كفاية المعالجة القانونية وكذا المعالجة الأمنية، مما يستدعي البحث في الأسباب الحقيقية لها، وهذا ما يستلزم النظر إلى الظاهرة كونها أزمة اجتماعية لا بد من التركيز على أسبابها، وهنا تبرز الحلول التنموية من خلال وضع برامج تنموية حقيقية وفعالة، خاصة من خلال التركيز على مسألة التنمية المحلية في الدول المصدرة لها، وضرورة التعاون والتنسيق في ذلك خاصة بين الدول المغاربية ذاتها في مواجهة الظاهرة.
- وانطلاقا من هذا يمكن طرح الاقتراحات والتوصيات التالية¹:
- دعم التنمية الاقتصادية لتوفير الاحتياجات الأساسية من المأكل والملبس والسكن والعلاج.
- توفير وسائل الوقاية والمعالجة من الأمراض والأوبئة.
- التنمية الاجتماعية والثقافية من خلال خلق فرص العمل ودعم التكوين والتعليم والتحسيس بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- التنمية السياسية في دول المصدر وذلك من خلال دعم عمليات التحول الديمقراطي والحكم الرشيد لتحقيق الاستقرار السياسي في هذه الدول التي تشهد دفع للمهاجرين.
- ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعالجة للظاهرة من جانب الدول المغاربية وذلك في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل.
- القيام بالجهود القبلية المرتكزة حول آليات الحماية (من القمة إلى القاعدة) والتمكين (من القاعدة إلى القمة)، حيث أوصت اللجنة العالمية للهجرة الدولية بضرورة تبني مقاربة شاملة ومستدامة للتعامل مع الهجرة غير الشرعية، كما وضحت أن الهجرة غير الشرعية هي وليدة الأبعاد الثلاثة: التفاوت في التنمية، النمو الديمغرافي وضعف الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان، وعليه لا بد من وضع مقاربة على المدى الطويل تتسم بالطابع الاستباقي والفهم الأفضل والأعمق لظاهرة الهجرة غير الشرعية بهدف تجنب نشوء المزيد منها.

¹ - أنظر: عواشيرة، مرجع سابق، ص 157.

بتقة، مرجع سابق، ص 60 ، 61.

- الوقاية المبكرة للتقليل من تحديات الظاهرة وذلك بمعالجة الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية كالفقر والبطالة والحروب وغيرها، وبعدها الوقاية المتعلقة بالتقليل من احتمالات الهجرة غير الشرعية من خلال إجراءات ضبط الخروج والدخول وضبط السفر وضبط الإقامة والعمل وكل هذا يحتاج إلى حوكمة الإدارات والمؤسسات المشرفة على الجوازات والهجرة وحراسة الحدود البحرية والبرية.

7. قائمة المراجع:

• الكتب

- الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبى الموت، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2015).
- محمد نور عثمان الحسن، عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008).
- سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجي، 2012).
- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013).
- صبري الحلو، المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016).

• الدوريات

- إدريس عطية، النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية اتجاه مسألتي الهجرة واللجوء، مجلة الدراسات الاستراتيجية، المجلد 1، العدد 1، 2018.
- أحمد إدريس، تونس والمنطقة المتوسطة أمام التحديات الأمنية، مجلة ورقات سياسية، عدد جوان، 2016.
- ياسين خذايرية، رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 8، 2013، ص ص 113 - 130.
- محمد عبد الحفيظ الشيخ، السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 3، 2018.
- محمد غربي، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجاً، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص ص 51 - 57.
- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016، ص ص 171 - 186.
- عبد القادر خليفة، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء استقرار (مدينة ورقلة - الجزائر)، مجلة إنسانيات، العدد 69 - 70، 2015، ص ص 39 - 60.
- صبيحة بخوش، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال أفريقيا " الجزائر نموذجاً"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص ص 290 - 307.
- رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجاً)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33، العدد 71، 2018، ص ص 139 - 162.
- خديجة بتقة، الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على سياسات دول شمال أفريقيا (المغرب والجزائر نموذجاً)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 2، 2018، ص ص 45 - 63.

• الرسائل الجامعية

- ياسمين ححاد، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة مولود معمري بتيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).
- سهام يحياوي، أمنة الهجرة في العلاقات الأورو متوسطية (دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة مولود معمري بتيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).
- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر ببائنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 - 2012).
- فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995 - 2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).
- رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).
- القواميس
- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (بيروت: دار الفكر، د س ن).
- التقارير
- الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، (الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، 2015).
- تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، (المنظمة الدولية للهجرة، 2019).
- مواقع الإنترنت
- تقرير حول الهجرة غير النظامية في تونس سنة 2017 (الثلاثية الثالثة)، نشر في صحيفو صفاقس يوم 9 أكتوبر 2017: <http://turess.com/sfaxien/202540> (consulté le 17/12/2018).